J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 10(3): 133- 140, 2019

The Impact of Price Policies on Wheat Production in Egypt

Mohamed, A. M. M. [1]; W. O. A. Nassar [1]; R. M. A. Amar [2] and Eman I. I. Mansy[2]
[1]Dept. of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture, Mansoura University
[2]Research Unit in Dakahlia, Economics Research Institute, Agricultural Research Center

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح فى مصر

عبد المنعم مرسى محمد [1]، وليد عمر عبد الحميد نصار[1] ، رضوان محمود عباس عمار[2] وإيمان إبراهيم إبراهيم منسى[2]
[1] قسم الاقتصاد الزراعى- كلية الزراعة – جامعة المنصورة
[2] الوحدة البحثية بالدقهلية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- مركز البحوث الزراعية

الملخص

يحظى محصول القمح فى مصر باهتمام ملحوظ فى الآونة الأخيرة لما له من أهمية إستراتيجية على المستوى القومى وقد لوحظ عدم كفاية الإنتاج المحلى منه لمواجهة الاستهلاك المتزايد منه وبالتالى فإن الفجوة القمحية يتم تغطيتها بالاستيراد من الخارج مما يمثل عبئاً على كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات كما أثرت التحولات فى السياسات السعرية المتبعة على إنتاج هذا المحصول وما صاحبه من تغير فى هيكل كل من التكاليف الإنتاجية وصافى العائد خلال الفترة(2000-2015) لذلك يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح فى مصر وذلك من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة فى:- 1-دراسة الوضع الراهن لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (2000-2015). 2-دراسة أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح باستخدام كل من (Chow test) ،ونموذج المتغيرات الصورية ،وكذلك مصفوفة تحليل السياسات (PAM). وقد توصلت الدراسة إلى ما يلى:- -وجود أثر إيجابى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على المساحة المزروعة من محصول القمح خلال الفترة الثانية حيث تحول من الزيادة بنحو 52.622 ألف فدان خلال الفترة الأولى إلى الزيادة بنحو 75.129 ألف خلال الفترة الثانية ومما يؤكد ذلك :- أ- ارتفاع متوسط المساحة المزروعة من محصول القمح من 2510 ألف فدان خلال الفترة(2000-2007) إلى 3189.72 ألف فدان خلال الفترة (2008-2015). ب- المساحة المزروعة من محصول القمح خلال الفترة الأولى قد اتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 52.71ألف فدان، أو ما يمثل نحو 2.1% من متوسطها السنوى والمقدر بنحو 2510.الف فدان خلال الفترة (2000-2007)، فى حين ارتفعت خلال الفترة الثانية بنحو 87.16 ألف فدان أو ما يمثل نحو 2.3% من متوسطها السنوى والبالغ نحو 3189.72 ألف فدان خلال الفترة (2008-2015)وقد تأكد ذلك من الوجهة الإحصائية . -أوضحت اختبار chow والمتغيرات الصورية أن السياسات السعرية المتبعة كان لها أثرا إيجابيا على كل من المساحة المزروعة ،الإنتاجية الفدانيه، الإنتاج الكلى، الإكتفاء الذاتى،السعر المزرعى، الإيراد الكلى ، صافى العائد فى حين كان لها أثرا سلبيا على الإستهلاك المحلى، التكاليف الكليه، تكلفة الوحدة لهذ المحصول الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى هذه السياسات مره أخرى. -أوضحت مصفوفة تحليل السياسات والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها أن السياسات السعرية المتبعة على محصول القمح خلال فترتى الدراسة لم تكن فى صالح منتجى هذا المحصول لوجود ضرائب ضمنية عالية ،ممأدى إلى انخفاض الحافز لدى المنتجين وعزوفهم عن زراعته على الرغم من الأثر الإيجابى للسياسات السعرية المتبعة ذات الصلة بالإيرادات خاصة المتعلقة بتحرير أسعار الإنتاج ويرجع ذلك إلى انعدام الأثر فى جانب مستلزمات الإنتاج نتيجة لالغاء الدولة دعم مستلزمات الإنتاج وتخليها عن توفير أهمها للزراع . فى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصى بما يلى : 1 – ضرورة تفعيل دور الارشاد الزراعى وذلك بالعمل على توفير المعلومات والارشادات المتعلقة بالإنتاج حتى يمكن تحفيز الزراع على التوسع فى زراعة القمح. 2 – العمل على التوسع فى الإنتاج من محصول القمح خاصة فى الأراضى الجديدة وذلك لأهميه الإستراتيجيه بين المحاصيل الأخرى وذلك للحد من استيراد ذلك المحصول وزيادة الإنتاج الكلى منه ومن ثم ارتفاع نسبة الإكتفاء الذاتى. 3 – تدخل الدولة عن طريق تقليل الضرائب الضمنية للمنتجين ،مما يؤدى إلى ارتفاع الحافز لدى المنتجين والعمل على زيادة انتاجيه محصول القمح . 4 – ضرورة الاتجاه إلى ربط أسعار المنتج ومستلزمات الإنتاج بمثيلتها العالمية والتى تمثل تكلفة الفرصة البديلة للاقتصاد القومى سواء للإنتاج أو مستلزماته وذلك فى ظل شروط المنافسة الكاملة فى السوق.

المقدمة

يعتبر محصول القمح أحد محاصيل الحبوب الرئيسية بل وأحد أهم المحاصيل الاستراتيجية فى مصر والتى تستحوذ على جزء كبير من اهتمام صانعى السياسات الاقتصادية حيث تهدف السياسة الزراعية المصرية إلى تشجيع الزراع على زراعة هذا المحصول الهام والحيوى من خلال تطبيق حزمة من السياسات منها دخول الدولة كمشترى للمحصول بوضع حد معين للأسعار وفير الأصناف المعتمدة من التقاوى إضافة إلى تشجيع المزارعين لتحرير الأسعار .

مشكلة البحث

تعرض القطاع الزراعى بصفة عامة ومحصول القمح بصفة خاصة للعديد من صور التدخل الحكومى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى العديد من السياسات السعرية خلا ل الفترة السابقة الأمر الذى أدى إلى حدوث إختلالات سعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية متمثلة فى أسعار الحدود لبنود التكاليف وصافى العائد وانعكاس ذلك على ضخامة العبء الضريبى الذى يتحمله المنتجون وبالتالى عزوف كثير من المزارعين عن زراعة ذلك المحصول الإستراتيجى الهام الأمر الذى لا يتناسب مع مكانه هذا المحصول فى الاقتصاد القومى ، بالإضافة إلى عدم ملاحقة النمو فى إنتاج محصول القمح فى مصر للمعدلات المتزايدة فى الطلب على استهلاكه مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج فى سد الفجوة الغذائية القمحية ومن ثم تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساحة المزروعة به بلغت نحو 3468.86 ألف فدان تمثل نحو 50% من مساحة المحاصيل الشتوية وحوالى 22.2 % من جملة المساحة المحصولية والتى بلغت 15637.094الف فدان عام 2015، وقد بلغ الإنتاج المحلى من القمح حوالى 9607.74 ألف طن فى حين قدر المتاح للاستهلاك المحلى حوالى19563 ألف طن ومن ثم بلغت الفجوة القمحية فى مصر نحو 9955.26 ألف طن خلال نفس العام ، ونظرا لعدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى فقد قامت الدولة بزيادة فاتورة الواردات المصرية من القمح ودقيقه والتى بلغت 19403 ألف طن بقيمة بلغت 19403021 مليون جنيه تمثل نحو 17.74% من قيمة الواردات الزراعية والبالغة 109376.79 مليون جنيه وحوالى 3.08% من إجمالى الواردات المصرية والبالغة نحو629687.89 مليون جنيه خلال نفس العام. الأمر الذى أدى إلى اهتمام الباحثين لضرورة دراسة أثر السياسات السعرية المتبعة على اقتصاديات ذلك المحصول فى محاولة للنهوض به والعمل على رفع كفاءته الإنتاجية والاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح فى مصر وذلك من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة فى:-

1-دراسة الوضع الراهن لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (2000- 2015)

2-دراسة أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح بإستخدام كل من (Chow test) ،ونموذج المتغيرات الصورية ،وكذلك مصفوفة تحليل السياسات (PAM).

الطريقة البحثية

تحقيقا لهدف البحث فقد اعتمد الباحثين على استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية فى وصف وتحليل بيانات الدراسة وفى تقدير العلاقات الاتجاهية عن طريق استخدام كل من معادلات الاتجاه الزمنى ومعدل النمو السنوى لقياس تطور المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية التى تم دراستها لمحصول الدراسة وذلك باستخدام الصورة الجبرية التالية :

$$Y_{T=}e^{\alpha+\beta x_T}$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعى للطرفين يصبح النموذج على الشكل التالى :

$$\ln Y_{T=}\,\alpha+\beta x_T$$

حيث تشير :

(Y) إلى المتغير التابع المراد قياس معد نموه السنوى (Ln) إلى اللوغاريتم الطبيعى
(X) إلى عنصر الزمن (T) إلى السنوات 1 ، 2 ، ..... ، 16
(β) إلى معدل النمو السنوى للمتغير موضع الدراسة .

كما تم استخدام اختبار (CHOW Test) للتعرف على مدى وجود اختلافات تعكس أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح خلال الفترة(2000-2015) والتى تم تقسيمها إلى فترتين ، الفترة الأولى (2000-2007)، والفترة الثانية (2008-2015) وذلك من خلال قيمة (F) وفقا للمعادلة التالية:

1) يتم تقدير قيمة F من المعادلة .

$$F=\frac{\left[SSE-\left(SSE_1+SSE_2\right)\right]/K}{\left(SSE1+SSE2\right)/\left(N-2K\right)}$$

حيث : SSE= مجموع مربعات الخطأ للفترة كاملة SSE_1= مجموع مربعات الخطأ للفترة الأولى
SSE_2= مجموع مربعات الخطأ للفترة الثانية
N= حجم العينة أو عدد المشاهدات K = عدد المعالم المقدرة.

كما تم تقدير اتجاه ومقدار أثر هذه السياسات بإستخدام نموذج المتغيرات الصورية والتى تستخدم كممثل لبعض المتغيرات النوعية والوصفية التى تؤثر على الظواهر الإقتصادية ، وتأخذ قيمتين تحكميتين فقط هما الصفر عند غياب الظاهرة والواحد عند وجود الظاهرة وتم صياغة النموذج كما يلى:

$$Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 D + b_1 x_1 + b_2 D x_1$$

حيث:

Y= القيم التقديرية للمتغير التابع x=المتغير المستقل (عنصر الزمن)
D= يمثل المتغير الصورى ويأخذ القيمة صفر للفترة الأولى (2000-2007)، والقيمة واحد للفترة الثانية (2008-2015) وفى حالة معنوية النموذج يتم اشتقاق معادلة لكل فترة لتحديد مقدار واتجاه التغير وذلك على النحو التالى:

الفترة الأولى عندما (D=0) وتمثلها المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_1 + b_1 x_1$$

الفترة الأولى عندما (D=1) وتمثلها المعادلة التالية:

$$Y_t = (\alpha_1+\alpha_2) + (b_1+b_2) x_1$$

وأخيرا تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM) لتقييم أثر السياسات السعرية على إنتاج محصول القمح استنادا على المعايير التالية:

مقاييس الحماية والميزة النسبية

أولاً : مقاييس الحماية Measures of protection

ومنها معامل الحماية الآسمى ومعامل الحماية الفعال

(1) معامل الحماية الاسمي Nominal Protection Coefficient (NPC):

ويقسم هذا المعيار إلى نوعين:

(أ) معامل الحماية الإسمي للمنتجات النهائية : Nominal Protection Coefficient of Outputs (NPCO)

وهو يعكس التشوهات السعرية أو الانحرافات السعرية بين القيم الفعلية للإيرادات (أسعار السوق) والقيم الإقتصادية ، أي أنه يقيس أثر تدخل الدولة فى تسويق وتسعير المحصول ، ويقاس بقسمة الإيرادات بالقيم الفعلية(A) على الإيرادات بالقيم الإقتصادية (E) ، وإذا كان (NPCO > 1) فإن ذلك يشير إلى وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج المحصول أى أن السعر المحلى يفوق السعر العالمي ممثلاً فى سعر الظل ،أما إذا كان (NPCO < 1) فإن هذا يعنى وجود ضرائب على المنتجين ، بينما إذا كان (NPCO = 1) فهذا يعني وجود سياسة حيادية أي لا يوجد أي تدخل من الدولة بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى المحصول وكذلك أيضاً لا تقوم الدول بأي سياسة حمائية لصالح المنتجين .

(ب) معامل الحماية الإسمية للمدخلات القابلة للتجارة: Tradable Inputs Nominal Protection Coefficient (NPCI)

وهو يقيس أثر السياسة السعرية على مستلزمات الإنتاج من خلال تحديد حجم الدعم الذي تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج أي أنه يقيس الانحرافات أو التشوهات بين الأسعار المحلية للمدخلات القابلة للتجارة وأسعارها الحدودية ، ويحسب بقسمة قيمة المدخلات القابلة للتجارة بأسعار السوق (B) على قيمتها بالقيم الإقتصادية (F) ، إذا كانت قيمة (NPCI > 1)فإن ذلك يشير إلى وجود ضرائب على المنتجين أى أن السعر المحلى لمستلزمات الإنتاج يفوق أسعارها العالمية ، أما إذا كانت (NPCI < 1) فإن ذلك يشير إلى وجود دعم لمستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة، فى حين إذا كانت قيمة (NPCI = 1) فهذا يعكس غياب التدخل في سوق المدخلات القابلة للتجارة حيث يتساوى أسعار شراء هذه المدخلات محلياً مع أسعار شرائها من السوق العالمي .

(2) معامل الحماية الفعال(EPC) : Effective Protection Coefficient (EPC)

ويقوم هذا المعامل بنفس دور معامل الحماية الإسمى ولكن يعتبر أكثر شمولية وكفاءة فى حساب تأثير السياسة لأنه يأخذ فى اعتباره كل من المستلزمات والنواتج معاً ، ويستخدم لقياس كافة الآثار الناتجة عن تدخل الدولة سواء من خلال تسعير المنتجات أو دعم مستلزمات الإنتاج أو فرض ضرائب على المنتجين أي أنه يعكس الأثر الصافى للسياسات المتبعة على إنتاج المحصول ويقاس بقسمة القيمة المضافة بأسعار السوق (A - B) على القيمة المضافة بالأسعار الاقتصادية (E - F) .

ثانياً - مقاييس الميزة النسبية :

معامل تكلفة الموارد المحلية(DRC) : Domestic Resources Cost Coefficient

يستخدم (DRC) لقياس الكفاءة الإقتصادية للموارد المحلية وقياس الميزة النسبية لإنتاج المحصول على مستوى الاقتصاد القومى وذلك من خلال مقارنة تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية بصافى تدفق النقد الأجنبي المتولد من استخدام هذه الموارد ، وتكون الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة أكثر كفاءة ، ويقاس معامل تكلفة الموارد المحلية بقسمة تكلفة الموارد المحلية الغير قابلة للتجارة مقيمة اقتصاديا (G) على حاصل الفرق بين (قيمة الإنتاج –قيمة مستلزمات الإنتاج التى لها تجارة) مقيمة اقتصاديا (E – F) ، وإذا كانت قيمة (DRC > 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المحلية تفوق قيمتها المضافة ، أي أن الدولة تتحمل تكاليف أعلى فى إنتاج المحصول محلياً ويعتبر هذا النشاط غير مربح وبالتالى فإن الدولة لن تكون لها قدرة تنافسية عالمياً في إنتاج المحصول لأنها لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه ، ويكون من الأفضل تحويل الموارد من إنتاج هذا المحصول إلى إنتاج محاصيل أخري ذات كفاءة إنتاجية أعلي وأكثر ربحية وتتمتع فيها بميزة نسبية إنتاجية تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية ، أما إذا كانت قيمة (DRC < 1) فإن ذلك يشير إلى أن تكلفة استخدام الموارد المحلية أقل من قيمتها المضافة بسعر الحدود مما يعكس تمتع هذه الدولة بميزة نسبية في إنتاج المحصول ومن الأفضل التوسع في إنتاجه ، فى حين إذا كانت قيمة (DRC = 1) فإن هذا يشير إلى وضع التوازن حيث أن الدولة وصلت إلى نقطة التعادل Break-Even Pointوبالتالى لا تحقق مكاسب أو توفير من إنتاج هذه السلعة .

هذا وقد استخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الثانوية الصادرة من الجهات المختصة وذات الصلة بموضوع الدراسة مثل نشرات الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وذلك خلال الفترة (2000-2015) ، وكذا المراجع العلمية المرتبطة بمجال الدراسة.

النتائج والمناقشات

المحور الأول: الوضع الراهن لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (2000-2015)

1- تطور المساحة المزروعة:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن المساحة المزروعة من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2254.32 ألف فدان عام 2002 يمثل نحو 91.52% مما كان عليه عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 2723.66 ألف فدان عام 2006 يمثل نحو 110.57% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 2510 ألف فدان، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن المساحة المزروعة بالقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 52.71 ألف فدان بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 2.1% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007).ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 58.4% من التغيرات فى المساحة المزورعة لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 41.6% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن المساحة المزروعة من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2920.38 ألف فدان عام 2008 وحد أقصى بلغ 3468.86 ألف فدان عام 2015 يمثل نحو 118.8% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 3189.72 ألف فدان ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن المساحة المزروعة بالقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 87.16 ألف فدان بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 2.3% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 82.9%

جدول 1. تطور المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (2000-2015)

المتغير	α	β	المتوسط	Tالمحسوبة	R^2	F	معدل النمو السنوى (%)
المساحة المزروعة (بالألف فدان)	7.708	0.028	2849.86	(13.104)**	0.925	171.71	2.8
الإنتاجية الفدانية (بالطن)	0.972	0.002	2.69	(1.122)¯	0.082	1.258	0.2
الإنتاج الكلى (بالألف طن)	8.703	0.025	7598.84	(2.827)*	0.363	7.991	2.5
الاستهلاك المحلى (بالألف طن)	9.407	0.024	15068.13	(8.673)**	0.843	75.213	2.4
الإكتفاء الذاتى (%)	3.911	0.027	50.55	(0.049)¯	0.004	0.002	2.7
السعر المزرعى (بالجنية)	4.454	0.108	245.68	(11.861)**	0.909	140.694	10.8
الإيراد الكلى (بالجنية)	7.615	0.106	5633.66	(12.863)**	0.922	165.458	10.6
صافى العائد (بالجنية)	6.661	0.114	2393.45	(11.398)**	0.903	129.908	11.4
التكاليف الكلية (بالجنية)	7.09	0.097	3035.58	(20.269)**	0.967	410.813	9.7
تكلفة الوحدة (بالجنية)	6.117	0.095	1121.94	(16.191)**	0.949	262.13	9.5س

(**) معنوى عند 1% (*) معنوى عند 5% (¯)غير معنوى المصدر: حسبت من الجدول رقم (1) بالملحق.

من التغيرات فى المساحة المزورعة لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 17.1% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

2- تطور الإنتاجية الفدانية.

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإنتاجية الفدانية من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2.6 أردب عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 2.75 طن دراسة جدول رقم (1) أن الإنتاجية الفدانية بالقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.019 طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 0.7% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 57.6% من التغيرات فى الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 42.4% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإنتاجية الفدانية من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2.387 طن عام 2010 يمثل نحو87.4% مما كانت عليه عام 2008، وحد أقصى بلغ 2.801 طن عام 2013 تمثل نحو 102.6% مما كانت عليه عام 2008 وبمتوسط سنوى بلغ 2.71 طن ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإنتاجية الفدانية للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية غير معنوية إحصائيا قدرت بنحو 0.022 طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 0.8% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) مما يشير إلى ثباتها النسبى حول متوسطها السنوى.

3- الإنتاج الكلى:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإنتاج الكلى من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 4919.3 الف طن عام 2007 يمثل نحو 73.6% مما كانت عليه عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 8300 الف طن عام 2006 يمثل نحو 124.3% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 6881.16 الف طن ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإنتاج الكلى بالقمح قد إتخذت إتجاها متناقصا بتناقص سنوي غير معنوية إحصائيا قدرت بنحو 6.88 ألف طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 0.1% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007) مما يشير إلى ثباتها النسبى حول متوسطها السنوى.

فى حين تشير بيانات بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإنتاج الكلى من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 5318.3 ألف طن عام 2008 ، وحد أقصى بلغ 9607.74 ألف طن عام 2015 تمثل نحو 180.7% مما كانت عليه عام 2008 وبمتوسط سنوى بلغ 8316.53 ألف طن ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإنتاج الكلى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 540.57 ألف طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 6.5% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015).ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 64.6% من التغيرات فى الإنتاج الكلى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 35.4% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

4- الإستهلاك المحلى:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإستهلاك المحلى من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 12600 الف طن عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 15500 الف طن عام 2006 يمثل نحو 123% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 13746.63 الف طن ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإستهلاك المحلى بالقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 329.92 ألف طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 2.4% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007).ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 65.3% من التغيرات فى الإستهلاك المحلى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 34.7% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإستهلاك المحلى من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 14546 ألف طن عام 2008 ، وحد أقصى بلغ 19563 ألف طن عام 2015 تمثل نحو 57.2% مما كانت عليه عام 2008 وبمتوسط سنوى بلغ 16389.63 ألف طن ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإستهلاك المحلى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 639.2 ألف طن بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 3.9% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015).ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 84% من التغيرات فى الإستهلاك المحلى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 16% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

5- الإكتفاء الذاتى:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإكتفاء الذاتى من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 35.72% عام 2007 يمثل نحو 67.4% مما كانت عليه عام 2000، وحد أقصى بلغ 54.73% عام 2005 يمثل نحو 103.2% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 50.44% ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإكتفاء الذاتى بالقمح قد إتخذت إتجاها متناقصا يتناقص سنوي غير معنوي إحصائيا قدرت بنحو 1.261% بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 2.5% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007) مما يشير إلى ثباتها النسبى حول متوسطها السنوى.

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإكتفاء الذاتى من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 36.56% عام 2008 ، وحد أقصى بلغ 58.41% عام2009 تمثل نحو 159.7% مما كانت عليه عام 2008 وبمتوسط سنوى بلغ 50.67% ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإكتفاء الذاتى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية غير معنوية إحصائيا قدرت بنحو 1.27% بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 2.5% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) مما يشير إلى ثباتها النسبى حول متوسطها السنوى.

6-السعر المزرعى:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الأسعار المزرعية الجارية من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 104.2 جنية للأردب عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 173 جنية للأردب عام 2007 يمثل نحو 166% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 136.38 جنية، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الأسعار المزرعية الجارية للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 12.27 جنيه بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 9% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 89.1% من التغيرات فى الأسعار المزرعية الجارية لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 10.9% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الأسعار المزرعية الجارية من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 242 جنيه عام 2009 يمثل نحو36.19% مما كانت عليه عام 2008 , وحد أقصى بلغ 414 جنيه عام 2015 يمثل نحو 108.1% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 355 جنيه ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الأسعار المزرعية الجارية للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 18.46 جنيها بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 5.9% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015).ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 40.1% من التغيرات فى الأسعار المزرعية الجارية لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 59.9% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

7-الإيراد الكلى:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإيراد الكلى الجارى من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2417.5 جنية عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 4213 جنية عام 2007 يمثل نحو 174.3% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 3228.08 جنية، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإيراد الكلى الجارى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 3066.67 جنيه بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 95% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 91.7% من التغيرات فى الإيراد الكلى الجارى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 8.3% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن الإيراد الكلى الجارى من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 5649جنيه عام 2009 تمثل نحو68% مما كانت عليه عام 2008، وحد أقصى بلغ 9568 جنيه عام 2015 يمثل نحو 115.2% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 8039.25 جنيه ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن الإيراد الكلى الجارى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو482.4 جنيها بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 6% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى ان نحو 46.6% من التغيرات فى الإيراد الكلى الجارى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 53.4% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار.

8- صافى العائد:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن صافى العائد الجارى من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 896.80 جنية عام 2001 يمثل نحو98.9% مما كانت عليه عام 2000، وحد أقصى بلغ 1956 جنية عام 2005 يمثل نحو 215.6% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 1380.775 جنية، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن صافى العائد الجارى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 179.5 جنيه بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 13% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 82.1% من التغيرات فى صافى العائد الجارى

لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 17.9% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن صافى العائد الجارى من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 1977جنيه عام 2010 تمثل نحو76.7% مما كانت عليه عام 2008، وحد أقصى بلغ 4358 جنيه عام 2012 يمثل نحو 169.05% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 3406.125 جنيه ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن صافى العائد الجارى للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو344 جنيها بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 10.1% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) .ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى ان نحو 58.1% من التغيرات فى صافى العائد الجارى لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 41.9% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار.

9-التكاليف الإنتاجية:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن التكاليف الإنتاجية الجارية من محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 1522.6 جنية عام 2001 يمثل نحو 96.6% مما كانت عليه عام 2000 ، وحد أقصى بلغ 2444 جنية عام 2007 يمثل نحو 1551.4% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 1857.8 جنية، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن التكاليف الإنتاجية الجارية للقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 124.5 جنيه بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 6.7% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 92.5% من التغيرات فى التكاليف الإنتاجية الجارية لمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 7.5% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار.

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن التكاليف الإنتاجية الجاريةمن محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2368جنيه عام 2008، وحد أقصى بلغ 5627 جنيه عام 2015 يمثل نحو 237.6% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 4213.38 جنيه ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن التكاليف الإنتاجية الجاريةللقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 455. جنيها بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 10.8% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) ، ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى ان نحو 90.9% من التغيرات فى التكاليف الإنتاجية الجاريةلمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 9.1% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار.

10- تكلفة الوحدة:

يتبين من استعراض بيانات جدول رقم(1) بالملحق أن تكلفة الوحدة الجاريةمن محصول القمح فى مصر قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 577.2 جنية عام 2002 تمثل نحو 95.3%، وحد أقصى بلغ 898.5 جنية عام 2007 يمثل نحو 148.3% مما كانت عليه عام 2000 ، وبمتوسط سنوى بلغ 688.612 جنية، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن تكلفة الوحدة الجاريةللقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو 41.32 جنيه بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 6% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2000-2007). ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى أن نحو 87.4% من التغيرات فى تكلفة الوحدة الجاريةلمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 12.6% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار .

فى حين تشير بيانات جدول رقم (1) بالملحق أن تكلفة الوحدة الجارية من محصول القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ 867.4جنيه عام 2008، وحد أقصى بلغ 2031.4 جنيه عام 2015 يمثل نحو 234.2% مما كانت عليه عام 2008 ، وبمتوسط سنوى بلغ 1552.275 جنيه ، كما يتبين من دراسة جدول رقم (1) أن تكلفة الوحدة الجاريةللقمح قد إتخذت إتجاها تصاعديا بزيادة سنوية معنوية إحصائيا قدرت بنحو155.23 جنيها أو بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 10% من متوسطها السنوى خلال الفترة (2008-2015) ويشير معامل التحديد خلال تلك الفترة إلى ان نحو 83.5% من التغيرات فى تكلفة الوحدة الجاريةلمحصول القمح يفسرها عامل الزمن وأن 16.5% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ فى الإعتبار.

المحور الثانى:- أثر السياسات السعريةعلى انتاج محصول القمح

أولا: باستخدام اختبار CHOW والمتغيرات الصورية:

1- اثر سياسات السعرية المتبعة على المساحة المزروعة من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على المساحة المزروعة من محصول القمح عند مستوى معنوية 5% وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 1.837 ، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 2273.202 - 22.583D + 52.622X + 22.507DX$$
$$(0.919)^{-} \quad (3.32)^{**} \quad (1.004)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.932 \qquad F=69.528^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو 69.528** ، ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $Y_1 = 2273.202 + 52.622X$

معادلة الفترة الثانية $Y_2 = 2250.619 + 75.129X$

جدول 2. أثر السياسات السعرية المتبعة على المتغيرات الفيزيقية والإقتصادية لمحصول القمح فى مصر خلال الفتره(2000-2015)

المتغير	الفتره	α	β	المتوسط	الرقم القياسى التجميعى	C.V	الأثر المطلق	الأثرالنسبى	F_{CHOW}
المساحة المزروعة	(أ)	2273.202	52.622	2510	127.1	6.65	679.72	27.08	*1.837
(بالألف فدان)	(ب)	2250.612	75.129	3189.72		6.33			
الإنتاجية الفدانية	(أ)	2.068	0.018	2.69	100.67	2.20	0.02	0.74	-0.97
(بالطن)	(ب)	2.456	0.02	2.71		4.91			
الإنتاج الكلى	(أ)	6755.53	27.918	6881.16	120.86	15.46	1435.37	20.86	*2.369
(بالألف طن)	(ب)	2202.78	489.103	8316.53		17.29			
الاستهلاك محلى	(أ)	12246.036	333.464	13746.63	119.23	7.46	2643	19.23	3.6**
(بالألف طن)	(ب)	8203.167	654.916	16389.63		10.76			
إكتفاء ذاتى	(أ)	55.053	(1.025)	50.44	23	12.33	0.23	0.456	-13.07
(%)	(ب)	37.331	1.067	50.67		13.69			
السعر المزرعى	(أ)	81.839	12.119	136.38	260.3	23.06	218.6	160.3	3.76**
(بالجنية)	(ب)	141.309	17.095	355		18.03			
الإيراد الكلى	(أ)	1858.821	304.279	3228.075	249.04	24.1	4811.2	149.04	2.47*
(بالجنية)	(ب)	1907.142	455.929	8039.25		19.4			
صافى العائد	(أ)	605.843	172.207	1380.775	246.68	34.12	2025.36	146.68	0.829-
(بالجنية)	(ب)	(491.34)	311.797	3406.13		28.9			
التكاليف الكلية	(أ)	1284.800	127.333	1857.8	226.79	17.61	2355.58	126.79	35.7**
(بالجنية)	(ب)	(1086.179)	423.964	4213.38		25.05			
تكلفة الوحدة	(أ)	497.068	42.565	688.612	225.4	16.36	863.66	125.4	2.25*
(بالجنية)	(ب)	(236.511)	143.342	1552.275		23.7			

(**) معنوى عند 1% (*) معنوى عند 5% (-)غير معنوى الأرقام بين القوسين تمثل قيم سالبة المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) بالملحق.

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على المساحة المزروعة بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى المساحة المزروعة بهذا المحصول وتحوله من إنخفاض بنحو 52.622 الف فدان قبل تطبيق هذه السياسات الى زيادة بنحو75.129 ألف فدان بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك زيادة متوسط المساحة المزروعة من محصول القمح من 2510 الف فدان قبل تطبيق هذه السياسات إلى 3189.72 الف فدان بعد تطبيق هذه السياسات، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على المساحة المزروعة بمحصول القمح فى صورة ارتفاع للمساحة المزروعة بنحو 697.72 الف فدان بنسبة بلغت نحو 27.08% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى للمساحة المزروعة من محصول القمح بنحو 127.1% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان المساحة المزروعة من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اكثر استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات.

2-اثر سياسات السعرية المتبعة على الإنتاجية الفدانية من محصول القمح:

تشير نتائج جدول (2) وجود أثر غير معنوى عند تطبيق السياسات السعرية المتبعة على الإنتاجية الفدانية من محصول القمح وذلك من خلال

اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو 0.97 ، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 2.608 - 0.152D + 0.018X + 0.002DX$$
$$(0.729)^{-} \quad (1.202)^{-} \quad (0.085)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.021 \quad F = 1.106^{-}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى عدم معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو1.106.

3-اثر سياسات السعرية المتبعة على الانتاج الكلى من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الانتاج الكلى من محصول القمح عند مستوى معنوية 5% وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 2.369* ، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 6755.532 - 4552.794D + 27.918X + 461.185DX$$
$$(2.130)^{*} \quad (0.179)^{-} \quad (2.087)^{*}$$
$$R^{-2} = 0.498 \quad F = 5.953^{*}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو *5.953، ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $Y_1 = 6755.532 + 27.918X$

معادلة الفترة الثانية $Y_2 = 2202.738 + 489.103X$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثرإيجابى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الانتاج الكلى بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى الانتاج الكلى بهذا المحصول وتحوله من إنخفاض بنحو 27.918 الف طن قبل تطبيق هذه السياسات الى زيادة بنحو 489.03ألف طن بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث زيادة الإنتاج الكلى من محصول القمح من 6881.16 الف طن قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو 8316.53 الف طن بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الانتاج الكلى بمحصول القمح فى صورة ارتفاع الانتاج الكلى بنحو 1435.73 الف طن بنسبة بلغت نحو 20.86% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى الانتاج الكلى من محصول القمح بنحو120.86 % ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان الانتاج الكلى من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اقل استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات

4- اثر سياسات السعرية المتبعة على الاستهلاك المحلى من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الاستهلاك المحلى من محصول القمح عند مستوى معنوية 1% وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 3.6** ، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 12246.036 - 4042.869D + 333.464X + 321.452DX$$
$$(2.611)^{*} \quad (2.945)^{*} \quad (2.007)^{*}$$
$$R^{-2} = 0.859 \quad F = 31.338^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو *5.953، ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $Y_1 = 12246.036 + 333.464X$

معادلة الفترة الثانية $Y_2 = 8203.167X + 654.916X$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثرإيجابى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الاستهلاك المحلى بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى الاستهلاك المحلى بهذا المحصول وتحوله من إنخفاض بنحو 333.464 الف طن قبل تطبيق هذه السياسات الى زيادة بنحو 654.916 ألف طن بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث انخفاض الاستهلاك المحلى من محصول القمح من 13746.63 الف طن قبل تطبيق هذه السياسات إلى نحو 16389.63 الف طن بعد تطبيق هذه السياسات، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الاستهلاك المحلى بمحصول القمح فى صورة ارتفاع الاستهلاك المحلى بنحو 2643 الف طن بنسبة بلغت نحو 19.23% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى الاستهلاك المحلى من محصول القمح بنحو119.23 % ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان الاستهلاك المحلى من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اقل استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

5- اثر سياسات السياسة السعرية على الاكتفاء الذاتى من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر غير معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الاكتفاء الذاتى من محصول القمح وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو 13.07⁻، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 55.053 - 17.722D - 1.025X + 2.092DX$$
$$(1.281)^{-} \quad (1.014)^{-} \quad (1.463)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.060 \quad F = 0.715^{-}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى عدم معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو 0.715⁻ .

6-اثر سياسات السعرية المتبعة على السعر المزرعى من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على السعر المزرعى من محصول القمح عند مستوى معنوية 1% وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F_{chow} بنحو 3.76** ، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 81.839 + 59.470D + 12.119X + 4.976DX$$
$$(0.745)^{-} \quad (5.837)^{*} \quad (0.603)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.905 \quad F = 48.834^{*}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلمعنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو *48.834 ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى :

معادلة الفترة الأولى $Y_1 = 81.839 + 12.119X$

معادلة الفترة الثانية $Y_2 = 244.405 + 70.298X$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثرإيجابى عند لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على السعر المزرعى بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى السعر المزرعى بهذا المحصول وتحوله من إنخفاض بنحو12.119 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى زيادة بنحو 17.095جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط السعر المزرعى من محصول القطن من 136.38 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى 355جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على السعر المزرعى بمحصول القمح فى صورة ارتفاع السعر المزرعى بنحو 218.6 جنيه بنسبة بلغت نحو 160.3% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى السعر المزرعى من محصول القمح بنحو260.3% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان السعر المزرعى من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اكثر استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

7- اثر سياسات السعرية المتبعة على الإيراد الكلى من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الإيراد الكلى من محصول القمح وذلك عند مستوى معنوية 5% من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 2.47*، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 1858.821 + 481.321D + 304.279X + 151.650DX$$
$$(0.268)^{-} \quad (2.316)^{*} \quad (0.816)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.905 \quad F = 48.379^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو 48.379 ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى**

معادلة الفترة الأولى $Y_1 = 1858.821 + 304.279X$

معادلة الفترة الثانية $Y_2 = 1907.142 + 455.929X$

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى عند لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الإيراد الكلى بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى الإيراد الكلى بهذا المحصول وتحوله من انخفاض بنحو 304.279 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى تزايد بنحو 455.929 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط التكاليف الكلية من محصول القمح من 3228.075 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى 8039.25 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على الإيراد الكلى بمحصول القمح فى صورة ارتفاع الإيراد الكلى بنحو 4811.2 جنيه بنسبة بلغت نحو 149.04% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى الإيراد الكلى من محصول القمح بنحو249.04% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان الإيراد الكلى من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اكثر استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

8-اثر سياسات السعرية المتبعة على صافى العائد من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) عدم وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى على صافى العائد من محصول القمح وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 0.829--، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y} = 605.843 - 1097.188D + 172.207X + 139.590DX$$
$$(1.037)^{-} \quad (17.207)^{*} \quad (1.276)^{-}$$
$$R^{-2} = 0.848 \quad F = 28.820^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو **28.820ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى

معادلة الفترة الأولىY_1=605.843+172.207X

معادلة الفترة الثانيةY_2 = -491.345+311.797X

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى عند لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على صافى العائد بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى صافى العائد بهذا المحصول وتحوله من انخفاض بنحو 172.207 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى تزايد بنحو 311.797 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط التكاليف الكلية من محصول القمح من 1380.775 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى 3406.13 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على صافى العائد بمحصول القمح فى صورة ارتفاع صافى العائد بنحو 2025.36 جنيه بنسبة بلغت نحو 146.68% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى صافى العائد من محصول القمح بنحو246.68% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان صافى العائد من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اكثر استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

9- اثر سياسات السعرية المتبعة على التكاليف الإنتاجية من محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى على التكاليف الإنتاجية من محصول القمح وذلك من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 35.7**، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y}=1284.800-2370.979D+127.333X+296.631DX$$
$$(6.943)^{**} \quad (5.099)^{**} \quad (8.400)^{**}$$
$$R^{-2}=0.987 \quad F=387.261^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو ** 387.261ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى

معادلة الفترة الأولىY_1=1284.800+127.333X

معادلة الفترة الثانيةY_2 = -1086.179+423.964X

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثرايجابى عند لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على التكاليف الإنتاجية بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى التكاليف الإنتاجية بهذا المحصول وتحوله من انخفاض بنحو 127.333 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى تزايد بنحو 423.964 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط التكاليف الكلية من محصول القمح من 1857.8جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى 4213.38 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على التكاليف الإنتاجية بمحصول القمح فى صورة ارتفاع التكاليف الإنتاجية بنحو 2355.58 جنيه بنسبة بلغت نحو 126.79% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى التكاليف الإنتاجية من محصول القمح بنحو226.79% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان التكاليف الإنتاجية من محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اقل استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات .

10- اثر سياسات السعرية المتبعة على تكلفة الوحدةمن محصول القمح:

يتضح من نتائج جدول (2) وجود أثر معنوى لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على تكلفة الوحدةمن محصول القمح وذلك عند مستوى معنوية 5% من خلال اختبار Chow test حيث قدرت قيمة F chow بنحو 2.25*، كما تم تقدير هذه الاثر باستخدام المتغيرات الصورية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\hat{y}=497.068-733.579D+42.565X+100.777DX$$
$$(3.785)^{**} \quad (3.004)^{*} \quad (5.028)^{**}$$
$$R^{-2}=0.969 \quad F=155.838^{**}$$

حيث تشير المعادلة السابقة إلى معنوية نموذج الإنحدار المستخدم من خلال قيمة F والتى قدرت بنحو 155.838**ولتحديد مقدار وأثر واتجاه هذا الاثر تم تقدير معادلة لكل فترة على حدة وذلك على النحو التالى

معادلة الفترة الأولىY_1=497.068+42.565X

معادلة الفترة الثانيةY_2 = -236.511+143.342X

حيث يتضح من المعادلتين السابقتين وجود أثر إيجابى عند لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على تكلفة الوحدة بمحصول القمح حيث تزايد مقدار التغير السنوى فى تكلفة الوحدةبهذا المحصول وتحوله من انخفاض بنحو 42.565 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات الى تزايد بنحو 143.342 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات والذى يؤكد على حدوث ذلك تزايد متوسط التكاليف الكلية من محصول القمح من 688.612 جنيه قبل تطبيق هذه السياسات إلى 1552.275 جنيه بعد تطبيق هذه السياسات ، وقد قدر الأثر المطلق لتطبيق السياسات السعرية المتبعة على تكلفة الوحدة بمحصول القمح فى صورة ارتفاع تكلفة الوحدةبنحو 863.66 جنيه بنسبة بلغت نحو 125.4% مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات ، كما قدر الرقم القياسى التجميعى تكلفة الوحدةمن محصول القمح بنحو225.4% ، كما تبين من تقدير معامل الاختلاف ان تكلفة الوحدةمن محصول القمح بعد تطبيق هذه السياسات كانت اقل استقرار مقارنة بفترة ما قبل تطبيق هذه السياسات

ثانيا: باستخدام مصفوفه تحليل السياسات:

نتائج مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح فى مصر:

1-مقاييس الأرباح والتحويلات

توضح نتائج جدول رقم (3) أثر السياسات السعرية المتبعة على محصول القمح خلال فترتى الدراسة حيث تشير تلك النتائج إلى أن الأرباح الفعلية (بسعر السوق) والتى حصل عليها منتجى محصول القمح قد بلغت حوالى 1381.85 ، 3726.9 جنيهاًخلال فترتى الدراسة فى حين بلغت الأرباح الاقتصادية (بسعر الظل) نحو 2432.7 ، 6363.32 جنيهاً حيث تشير القيم الموجبة للأرباح الاقتصادية إلى تحمل المنتجين لضرائب غير مباشرة (ضمنية) نتيجة شراء مستلزمات الإنتاج بسعر يفوق سعرها العالمى وقد بلغ الأثر الصافى للسياسات السعرية الزراعية خلال فترتى الدراسة (2000-2007) ، (2008-2015) حوالى 1050.85 ، 2636.4 جنيهاً على الترتيب والذى يمثل الفرق بين الأرباح الفعلية والأرباح الاقتصادية وتعكس الإشارة السالبة لهذه القيم الى وجود تشوهات سعرية للسياسات السعرية المتبعة على إنتاج هذا المحصول خلال تلك الفترات نتيجة تحمل المنتجين لتكليف إضافية لحماية ودعم هذا المحصول ، كما تشير النتائج إلى تدهور وضع المنتجين فى الفترة الثانية نتيجة انخفاض الأسعار المزرعية لهذا المحصول وبالتالى انخفاض قيمة الأرباح السوقية ومن ثم تعثر وضع المنتجين .

كما تشير نتائج نفس الجدول إلى أن أسعار المدخلات القابلة للتجارة فى السوق أقل من أسعارها الاقتصادية خلال فترتى الدراسة وهو ما يشير إلى وجود دعم للمدخلات الإنتاجية حيث بلغ أثر التحويل حوالى (149.46) ، (396.6) وبمقارنة أثر التحويل خلال فترتى الدراسة يتضح الأثر السلبى للسياسات السعرية المتبعة خلال الفترة الثانية على مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة نتيجة انخفاض قيمة أثر التحويل وخاصة إذا ما تم مقارنته بالقيم السوقية لتلك المستلزمات فى كل فترة ، بينما يتبين أن أسعار السوق للمدخلات الغير قابلة للتجارة أعلى من أسعارها الاقتصادية وهو ما يشير إلى تحمل المنتجين لضرائب ضمنية على تلك المدخلات يتزايد باتباع السياسات السعرية الحالية حيث بلغ أثر التحويل حوالى 70.61، 219.21 خلال فترتى الدراسة .

ب- مقاييس الحماية والميزة النسبية

1- معامل الحماية الآسمى للمنتجات النهائية :

توضح مؤشرات جدول (3) الى عدم وجود فرق كبير بين السعر المحلى ونظيره العالمى لمحصول القمح خلال فترتى الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الحماية الآسمى للمنتجات النهائية نحو 0.74 خلال فترتى الدراسة الأمر الذى يعنى أن المنتجين يتحملون ضرائب ضمنية ودعما للمستهلك يمثل نحو 26% خلال فترتى الدراسة من قيمة الناتج بالأسعار العالمية والمقدرة بنحو4357.4 ، 10853.2 جنيهاً للفدان أى أن المنتج يتحمل عبءً خلال فترتى الدراسة تبلغ قيمته حوالى 1129.7 ، 2813.8جنيهاً للفدان الأمر الذى يلزم معه حماية المزارع بزياد قيمة الإنتاج من خلال العمل على زيادة الإنتاجية الفدانية باستخدام التقاوى المحسنة عالية الإنتاجية واتباع الحزم التكنولوجية الحديثة وتكثيف دور الارشاد الزراعى وغيرها من الوسائل التى تحقق الزيادة المنشودة .

2- معامل الحماية الآسمى للمدخلات الإنتاجية :

ويعكس هذا المعامل أثر السياسات المتبعة الحالية على مستلزمات إنتاج محصول القمح من خلال نسبة الدعم الذى تقدمه الدولة لتلك المستلزمات حيث توضح نتائج جدول (3) أن قيمة معامل الحماية الآسمى للمدخلات بلغ حوالى 0.74 ، 0.73 خلال فترتى الدراسة وهو ما يعنى أن نسبة الدعم المقدمة من الدولة لمستلزمات إنتاج القمح بلغت 26% ، 27% وهذا يوضح الأثر الإيجابى للسياسات السعرية المتبعة فى الفترة الثانية عن نظيرتها فى الفترة الأولى مما يعنى انخفاض نسبة التشوهات السعرية فى الأسواق المحلية لمستلزمات محصول القمح

3 – معامل الحماية الفعال :

توضح مؤشرات جدول (3) أن معامل الحماية الفعال لمحصول القمح خلال فترتى الدراسة بلغ نحو 0.738 ، 0.742 وهو ما يشير إلى أن المزارع يحصل على 73.8%،74.2% من القيمة المضافة للمحصول بالأسعار العالمية ويتحمل ضرائب ضمنية ودعم للمستهلك بنسب تمثل 26.2% ، 25.8% خلال فترتى الدراسة بالرغم من انخفاض قيمة مستلزمات الانتاج المحلية عن قيمتها الإقتصادية، مما يؤكد ضرورة زيادة قيمة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية الفدانية لتعويض المنتجين النقص فى القيمة المضافة .

جدول 3. نتائج مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح خلال فترتى الدراسة وأهم مؤشرات المصفوفة

الفترة	البيـــان	الإيرادات	تكاليف المدخلات		الأرباح
			قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الفترة الأولى (2000-2007)	القيم الفعلية (أسعار السوق)	3227.7	453.75	1392.1	1381.85
	القيم الاقتصادية (سعر الظل)	4357.4	603.21	1321.49	2432.7
	التحويلات (أثر السياسات)	(1129.7)	(149.46)	70.61	(1050.85)
الفتره الثانيه (2008-2015)	القيم الفعلية (أسعار السوق)	8039.4	1091.2	3221.3	3726.9
	القيم الاقتصادية (سعر الظل)	10853.2	1487.79	3002.09	6363.32
	التحويلات (أثر السياسات)	(2813.8)	(396.6)	219.21	(2363.42)

م	أهم المؤشرات	الفترة الأولى	الفترة الثانية
1	الارباح الفعليـــة	(A-B-C)	1381.85	3726.9
2	الارباح الاقتصادية (سعر الظل)	(E-F-G)	2432.7	6363.32
3	تحويلات الإنتاج (أثر السياسة على الإنتاج)	(A-E)	(1129.7)	(2813.8)
4	تحويلات المدخلات القابلة للتجارة	(B-F)	(149.46)	(396.6)
5	تحويلات المدخلات غير القابلة للتجارة	(C-G)	70.61	219.21
6	التحويلات الصافية (الأثر الصافى للسياسة)	(D-H)	(1050.85)	(2636.42)
7	معامل الحماية الاسمى للمنتجات (NPCO)	(A÷E)	0.74	0.74
8	معامل الحماية الاسمى للمدخلات (NPCI)	(B÷F)	0.74	0.73
9	معامل الحماية الفعال (EPC)	(A-B) ÷ (E-F)	0.738	0.742
10	معامل الميزة النسبية (DRC)	(G) ÷ (E-F)	0.35	0.32

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (2) بالملحق

4 – معامل الميزة النسبية :

بدراسة أثر السياسات السعرية المتبعة خلال فترتى الدراسة على الميزة النسبية لمحصول القمح تبين أن معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) بلغ حوالى 0.35 ، 0.32 وهو ما يشير إلى وجود ميزة نسبية لمصر فى إنتاج محصول القمح فى الأسواق العالمية رغم اختلاف السياسات السعرية المتبعة التى تم تطبيقها على هذا المحصول حيث تشير نتائج جدول (3) إلى انخفاض الميزة النسبية خلال الفترة الثانية نتيجة انخفاض قيمة هذا المعامل عنه خلال الفترة الأولى .

من الاستعراض السابق لمصفوفة تحليل السياسات والنتائج والمؤشرات المستنتجة منها يتضح أن السياسات السعرية المتبعة على إنتاج محصول القمح خلال فترتى الدراسة والتى لم تكن فى صالح المنتجين لوجود ضرائب ضمنية مما أدى لانخفاض الحافز لدى منتجى هذا المحصول وعزوفهم عن زراعته ، ودخول القطاع الخاص فى تجارة مستلزمات الإنتاج وانخفاض دور الدولة فى مجال دعم تلك المستلزمات .

المراجـع

أحمد محمد صقر (دكتور) : دراسة اقتصادية لأثر سياسة التحرر الاقتصادى على المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامي الصيفى ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد 27 ، العدد (5) 2002 .

أكرم إبراهيم علي "أثر السياسات الزراعية على إنتاج أهم المحاصيل الإستراتجية في مصر" قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد رقم 30 العدد رقم 7، يوليو عام 2005.

توفيق السيد سليم (دكتور) وأخرون : أثر سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى على أهم المتغيرات الاقتصادية لمحاصيل الحبوب الغذائية فى مصر ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد 30 ، العدد (3) 2005

عاطف يوسف حنا ضيف "أثر التغيرات السعرية على إنتاج واستهلاك أهم المنتجات الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي المصري" رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس عام 2003.

محمد على محمد شطا (دكتور) : تحليل قياسى لأثر السياسات الزراعية على إنتاج محصول القطن فى مصر ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد 34 ، العدد (7) 2009 .

منى فتحي السيد البغدادي "أثر السياسيات الزراعية على إنتاج أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر" رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، عام 2010.

ناجح عبد الجليل أحمد إسماعيل "دراسة تحليلية لأثر أهم السياسات الاقتصادية على استهلاك بعض محاصيل الحبوب في مصر" رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، عام 2002.

وليد عمر عبد الحميد نصار (دكتور) : الأثار الاقتصادية لسياسات الاصلاح الاقتصادى على إنتاج محصول الفول البلدى فى مصر ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية ، مجلد 6 ، العدد (4) أبريل 2015

الملاحـــق

جدول 1. تطور المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية من محصول القمح فى مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	المساحة المزروعة بالألف فدان	الإنتاجية الفدانية (طن/فدان)	الإنتاج الكلى بالألف طن	الإستهلاك المحلى بالألف طن	الاكتفاء الذاتى %	التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	تكلفة الوحدة (جنيه/طن)	السعر المزرعى (جنيه)	الإيراد الكلى (جنيه)	صافى العائد (جنيه)
2000	2463.27	2.6	6680	12600	53.02	1575.40	605.9	104.2	2417.5	907.10
2001	2341.80	2.6	6260	12800	48.91	1522.6	585.6	105.1	2419.4	896.80
2002	2254.32	2.7	6620	13000	50.92	1558.40	577.2	107.7	2530.7	972.30
2003	2506.78	2.7	7070	13300	53.16	1715	635.2	114	2731	1016
2004	2605.48	2.75	7100	14200	53.50	1904	692.4	150	3570	1666
2005	2468.69	2.75	8100	14800	54.73	2000	720.4	168	3937	1956
2006	2723.66	2.70	8300	15500	53.55	2143	793.7	169	4006	1863
2007	2716	2.72	4919.3	13773	35.72	2444	898.5	173	4213	1769
2008	2920.38	2.73	5318.3	14546	36.56	2368	867.4	383	8304	2578
2009	3147.028	2.708	8523	14592	58.41	3459	1276.4	242	5649	2190
2010	3001.38	2.387	7177	14978	47.92	3680	1546.2	272	5657	1977
2011	3048.60	2.746	8371	17153	48.8	4069	1481.8	352	7953	3884
2012	3160.66	2.783	8795	15782	55.73	4425	1591.7	378	8783	4358
2013	3377.88	2.801	9460.2	16678	56.72	4808	1716.5	388	9082	4274
2014	3393	2.735	9280	17825	52.1	5271	1930.8	411	9318	4047
2015	3468.86	2.77	9607.74	19563	49.11	5627	2031.4	414	9568	3941
المتوسط	2849.86	2.69	7598.84	15068.13	50.55	3035.58	1121.94	245.68	5633.66	2393.45

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة

جدول 2. متوسط إيرادات وتكاليف إنتاج الفدان من محصول القمح ماليا واقتصاديا خلال الفترتين (2000-2007)(2008-2015).

عناصر التكاليف والإيراد	قيمة عناصر الإيراد والتكاليف بالجنية			
	الفترة الاولى (2000-2007)		الفترة الثانية (2008-2015)	
	القيمة المالية	القيمة الإقتصادية	القيمة المالية	القيمة الإقتصادية
أولا: مستلزمات الإنتاج				
التقاوى	96.65	111.15	226.8	260.82
السماد البلدى	50.2	50.2	83.1	83.1
السماد الكيماوى	171.9	275.04	437.6	700.16
المبيدات	32.8	64.62	103.1	203.11
مصاريف عمومية	102.2	102.2	240.6	240.6
إجمالى مستلزمات الإنتاج	453.75	603.21	1091.2	1487.79
ثانيا: الموارد المحلية				
العمل البشرى	348.2	233.29	956.1	640.59
العمل الحيوانى	3.7	3.7	7.8	7.8
العمل الآلى	276.9	321.2	601.8	698.1
أ- إجمالى عنصر العمل	628.8	558.19	1565.7	1346.49
ب- إيجار الأرض	763.3	763.3	1655.6	1655.6
ثالثا: إجمالى الإنتاج				
آ- الناتج الرئيسى	2540.6	3429.8	6525.13	8808.9
ب- الناتج الثانوى	687.1	927.6	1514.3	2044.3
إجمالى الإيراد	3227.7	4357.4	8039.4	10853.2

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة

The Impact of Price Policies on Wheat Production in Egypt

Mohamed, A. M. M. [1]; W. O. A. Nassar [1]; R. M. A. Amar[2] and Eman I. I. Mansy[2]

[1]Dept. of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture, Mansoura University

[2] Research Unit in Dakahlia, Economics Research Institute, Agricultural Research Center

ABSTRACT

The wheat crop in Egypt has a remarkable interest in the last time because of its strategic importance at the national level. It has been noted that the domestic production is insufficient to meet the increasing consumption. Hence, this gap is covered by importing from abroad, which is a burden on both the trade balance and balance of payments. The changes in the price policies applied to the production of this crop and the associated change in the structure of both production costs and net return. The aim of the research is to shed light on the impact of price policies on wheat production in Egypt by studying a set of qualitative objectives The following:1. Studying the current status of wheat crop in Egypt during the two periods (2000-2007) (2008-2015). 2 - Study the effect of price policies on the production of wheat crop using Chow test (), and the model of the visual variables, as well as the policy matrix (PAM). The study reached the following: - There is a positive effect when applying the price policies applied to the area cultivated from the wheat crop, where the shift from the increase by 52.622 thousand feddans before the implementation of these price policies followed to increase by 75.129 thousand acres after the application of these price policies followed and confirms this: A - The average cultivated area of wheat crop increased from 2510 thousand feddans before applying these policies to 3189.72 feddans after applying these policies. B - The area cultivated from the wheat crop before the implementation of these price policies have taken an upward trend with an annual increase of statistical significance estimated at 52.71 thousand feddan, or about 2.1% of the annual average estimated at 2510. thousand acres during the period (2000-2007), in When these price policies increased by about 87.16 thousand feddans, or about 2.3% of the annual average of about 3189.72 thousand feddans during the period 2008-2015. This is confirmed in statistical terms. - The chow test and the visual variables showed that the prevailing price policies had a positive effect on the cultivated area, productivity, total production, self-sufficiency, farm price, total revenue, net return, while having a negative impact on local consumption, The cost of the unit for this crop, which requires reconsideration of these policies again. - The policy analysis matrix and the results and indicators derived from it indicate that the price policies applied to the wheat crop during the two study periods were not in favor of producers of this crop because of high implicit taxes. This led to a decrease in the motivation of the producers and their reluctance to grow despite the positive effect of the relevant price policies Especially in relation to the liberalization of production prices due to the lack of impact on the aspect of production requirements as a result of the abolition of the State support production requirements and abandon the provision of the most important for agriculture. In the light of previous findings, the study recommends the following: 1- The need to activate the role of agricultural extension by providing information and guidance related to production and marketing so that farmers can be encouraged to expand wheat cultivation. 2 - Working on expanding the production of wheat crop, especially in the new land, and the importance of strategy among other crops in order to reduce the import of that crop and increase the total production of it and then the high rate of self-sufficiency. 3 - State intervention by reducing the implicit taxes of producers, which leads to higher incentive for producers and work to increase the productivity of wheat crop. 4 - The need to link the prices of the product and the requirements of production with its global equivalent, which represents the opportunity cost of the national economy both for production and its requirements, under the conditions of full competition in the market